

سورة الطلاق وما تضمنته من أحكام

المؤلف: أبو كثر ممت الحاج وروسان

كلية أصول الدين

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية

محافظة بروناي دار السلام

1433هـ / 2012م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الطلاق وما تضمنته من أحكام

الحاجة أم كلثوم بنت الحجاج روملن

٠٨٤٠١٠٥

بمقتضى تقديم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة

البيكالوريوس في الفقه والحديث

كلية أصول الدين

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية

سلطنة بروناي دار السلام

جمادى الآخرة ١٤٤٣هـ / إبريل ٢٠٢٢م

الإشراف

سورة الطلاق وما تضمنته من أحكام

الحاجة أم كلثوم بنت الحاج روسلن

. ١٤٠٥ هـ

المشرف: الأستاذة الحاجة سارية بنت الحاج بنين

CA/2/1412

التاريخ:



التوقيع:

عميد الكلية: الدكتور الحاج محمد حسين بن فهد فورث الحاج أحمد

2/7/2012

التاريخ:


DEAN'S OFFICE

التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم

إني أقر وأعترف أن هذا البحث العلمي من عملي وجهدي الشخصي، أما التكاليف والالتزامات فقد اشترت إلى مصادرهما في مجالس البحث.

التوقيع : ^{مكتوب} ١٩٩٤

الإسم : الحاجة لم كلوم بنت الفلاح ووسن

رقم التسجيل : ٠٨٤٠١٠٥

تاريخ التسليم : ٥ جمادى الأولى ١٤١٣ / ٢٨ أبريل ٢٠١٢م

أنا، مدير المركز الوطني للدراسات والبحوث،

في بيروت، لبنان،

أشكر

إقرار حقوق الطبع وإذات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع © 2012 الخاصة أم كلثوم بنت الحاج رسولن

صورة الغلاف وما تضمنته من أسكنام

لا يجوز إعادة إنتاج استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة وآلية كانت أو إلكترونية أو غيرها ما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

1. يمكن للآخرين اقتباس أي مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابهم بشرط الاعتراف بمصدر صاحب النص اقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
2. يمكن خاصة السلطان الشريف علي الإسلامية ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو صورة آتية) لأغراض مؤسسية وتعليمية ولكن ليس لأغراض البيع العام.
3. تكتبة جامعة المستنصر الشريف علي الإسلامية من استرجاع نسخ من الأبحاث غير المنشورة إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحث العلمي الأخرى.

أكد هذا الإقرار: الخاصة أم كلثوم بنت الحاج رسولن.

ع جلدی الآخر 1433هـ / 28 أبريل 2012م

012 / 06 / 09



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد معلم الناس الخير، وعلى آله وصحبه أجمعين،
وسلم تسليماً كثيراً.

لما بعد، فأشكر الله سبحانه وتعالى على نعمة التعليم، وعلى عونه وتوفيقه لي في إكمال هذا
البحث لكي يكون مبدأاً ونقطة انطلاق لكل المسلمين والمسلمات أجمعين.

فأقدم بالشكر والتقدير إلى السيدة رئيس جامعة السلطان الشريف على الإسلامية الفاضل
الدكتور الحاج سريبن بن الحاج مت طاهر الذي أعطاني الفرصة لحاولة الدراسة ورعايته خلال
مطالبات جامعة السلطان الشريف على الإسلامية. وأقدم بالشكر الجزيل إلى عميد كلية أصول الدين
جامعة السلطان الشريف على الإسلامية الفاضل الدكتور الحاج محمد حسين بن فهن فورث الحاج أحمد
الذي أعطاني الفرصة لإعداد بحث التخرج. وأيضاً لجميع الأساتذة في قسم أصول الدين عامة وقسم
الشريعة وقسم اللغة العربية عامة الذين قدموا لي كل النصائح والإرشادات القيمة طوال دراستي في هذا
الجامعة الموقرة.

وأصبر بالشكر والعرفان والتقدير لأساتذتي الفاضلة الأستاذة الحماة سارية بنت الحاج بين
لتفضلها بقبول الإشراف على بحثي هذه وإرشادها وتصحيحها لي وموعها على استكمال متطلبات هذا
البحث، وجزاكم الله خير الجزاء.

وأيضاً أصبر بالشكر والتقدير للرفيق القيومين الذين أرشادني وهداني وهداني كثيراً في عملي
هذا، وهما الحاج روستن بن الحاج مصطفى والحماة نورية بنت الحاج إسماعيل. فأشكرهما لحيل العناية
والصبر الكريم، ومن الشكر والإيمان.

وكيفاً أحسن بالشكر والتقدير لأعين القوية التي تسامحت ودعتني في الحاج، هي ليلاتي بنت
الحاج نوران. الله يسهل في عملها وفي عمرها.

وأخيراً لا أنسى أن أشكر جميع من قدم لي العون في إعداد هذا البحث، حتى وصل إلى هذه

الصورة.

والله اعلم
بما
كان
في
قلوبهم

ABSTRACT

SURAH AT-THALAAQ AND THE LAWS CONTAINED IN IT

This study is about surah At-Thalaaq and Syari'ah Laws explained in it. The laws are *Divorce, Iddah, Expose and Rajah*. It aims to identify these laws according to Tafsir of Surah At-Thalaaq. This study used library research in order to gather informations and references material regarding this topic, especially books about Tafsir, Fiqh and others. Through this study, it has shown that divorce is not prohibited according to Islamic Syari'ah Law even though it is not preferred by Allah.

ABSTRAK

SURAH AT-THALAAQ DAN HUKUM-HUKUM YANG TERKANDUNG DI DALAMNYA

Kajian ini berkisar mengenai hukum-hukum di dalam perceraian, dari segi pengertian mengendainya dan hukum-hukum yang terkandung di dalamnya. Hukum-hukum tersebut adalah Talaaq, Iddah, Nikaah dan Rajah. Kajian ini bertujuan untuk mengetahui hukum-hukum yang berkaitan dengan Talaaq melalui penafsiran Surah At-Thalaaq. Adapun metode pengumpulan kajian ini menggunakan bahan rujukan daripada buku-buku Tafsir, Fiqh dan seumpamanya. Antara hasil kajian ini menunjukkan bahawa Talaaq dinyatakan di dalam Agama Islam, sungguhpun ia tidak disukai oleh Allah.

ملخص البحث

سورة الطلاق وما تضمنته من أحكام

يتناول هذا البحث حوز سورة الطلاق من ناحية التعريف لها والأحكام المتعلقة فيها. وهذه الأحكام هي الطلاق، والمدة، والنفقة، والرجعة. ويهدف هذا البحث إلى التعرف على هذه الأحكام المتعلقة بالطلاق من خلال تفسير سورة الطلاق. استعملت الباحثة في كتابة هذا البحث على التمهيد الاستقرائي والمنهجي والتجديلي للوصول إلى الهدف المذكور. ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث أن الطلاق شرعاً، وفيه حكمة كثيرة، وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية قد أباحت الطلاق فإنه أبغض الخلال عند الله.

محتويات البحث

الصفحة	المحتويات
ج	الإشراف
د	البر
هـ	حقوق الطبع
و-ز	شكر وتقدير
ح	ملخص البحث
ط	Abstrak
ي	Abstract
ك-ل	محتويات البحث
١-٤	القدمة
٥	الفصل الأول: الشهدي
٥	البحث الأول: اسم السورة وموقعها، عدد آياتها ومكان نزولها.
٦-٥	البحث الثاني: مقاصد السورة.
٦-٧	البحث الثالث: أسباب نزول آيات سورة الطلاق.
٨-٩	الفصل الثاني: مشروعية الطلاق وأسماؤه
١٠-١١	البحث الأول: تعريف الطلاق لغة اصطلاحاً.
١١-١٣	البحث الثاني: مشروعية الطلاق وحكمتها.
١٣	البحث الثالث: أحكام الطلاق
١٣-١٥	المطلب الأول: حكم الطلاق
١٥-١٨	المطلب الثاني: الطلاق السن

١٩-١٨	المطلب الثالث: الطلاق البدعي
١٩	المبحث الرابع: الإرشاد للرجعة
٢٢-١٩	المطلب الأول: تعريف الرجعة ومشروعيتها
٢٦-١٢	المطلب الثاني: شرط الرجعة
٢٧-١٦	المطلب الثالث: الإشهاد على الرجعة
٣٠-١٨	الفصل الثالث: أحكام العدة والنفقة للمتعة والرضاعة
٣٠	المبحث الأول: تعريف العدة ومشروعيتها وأحكامها
٣٣-٣٠	المطلب الأول: تعريف العدة لغة واصطلاحاً
٣٤-٣٣	المطلب الثاني: مشروعية العدة والحكمة منها
٣٧-٣٥	المطلب الثالث: أقسام العدة
٤١-٣٧	المطلب الرابع: أنواع العدة
٤٢	المبحث الثاني: تعريف النفقة وأثرها
٤٢	المطلب الأول: تعريف النفقة لغة اصطلاحاً
٤٣	المطلب الثاني: أنواع النفقة
٤٦-٤٣	المطلب الثالث: من يجب لها النفقة
٤٦	المبحث الثالث: الرضاعة
٤٧-٤٦	المطلب الأول: معنى الرضاع
٤٨-٤٧	المطلب الثاني: الشروط وما يثبت به الرضاع
٥٤-٤٩	الفصل الرابع: الترهيب والترهيب
٥٦-٥٥	الخاتمة
٦٠-٥٧	قائمة المصادر والراجع

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي ارتضاه عباده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإن لعقد الزواج في الشريعة الإسلامية أهمية بالغة، وقد ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية للطهارة الكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية في مشروعية الزواج وبيان أحكامه، فلان الزواج بيعة صالحة تؤدي إلى بناء وترابط الأسرة، وإعفاف النفس، وصيانتها عن الحرام. والزواج محور وسيلة لإخجاب الأولاد، وتكثير النسل مع المحافظة على الأنساب التي يحصل بها التعارف والتعاون والتألف والتناصر. والزواج أيضاً حفظ النوع الإنساني، وتحقيق الأُس والراحة بين الزوجين فستقر الحياة وسعد المجتمع، وتحقيق الأُس والراحة بين الزوجين فستقر الحياة وسعد المجتمع.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ تَابَيَوْنَا أَنْ خَلَقْنَا لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلْ

بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢١﴾ سورة الروم: ٢١

بَيْنَتْ مَعَهُ الْآيَةَ أَنْ مِنْ آيَاتِهِ الدَّالَّةُ عَلَى عَطَمَةِ وَكَمَالِ قُدْرَتِهِ أَنْ خَلَقَ لِأَحْلِكُمْ مِنْ حَسْبِكُمْ، لِنُطْمِنَ نَفُوسِكُمْ إِلَيْهَا وَتَسْكُنَ، وَجَعَلَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا عِمَّةً وَشَفَقَةً، إِنَّ فِي خَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ آيَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى قُدْرَةِ اللَّهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ لِقَوْمٍ يَتَذَكَّرُونَ.

وفي حال حدوث الشقاق بين الزوج والزوجة، ولا طريق الصلح بينهما بعد الشورة وغيرها، فلهيما طلاق.

إن الطلاق أبغض عند الله لأنه منزل للنكاح لكن أصله مع الإكراه أن فيه مصلحة المدلوب إليه. وكان هناك مصالح الزوجين في مشروعيته.

سبب إختيار الموضوع

- ١) حب الباحث بالقرآن الكريم وتقديره.
- ٢) دراسة القرآن الكريم بوصفه كلام الله الصالح الثوب على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والتعبد بتلاوته.
- ٣) تفسير القرآن من أشرف العلوم وأعلىها على الإطلاق لبيان معاني مراد الله من كلامه.
- ٤) دراسة أحكام الطلاق من خلال تفسير آيات سورة الطلاق مع تفصيلها من ناحية الأحكام الشرعية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان الطلاق وأدله من الكتاب والسنة والحكمة من مشروعيته. ثم بيان أحكام الطلاق وأدواته من العلق والرجعة. وأحوال بيان الترهيب والترهيب من الطلاق.

أسئلة البحث ومشكلاته

- ١) ما التعريف بالسورة؟
- ٢) ما التعريف بالفرق بين الآية، الطلاق، الصلح، الرجعة، العلق؟
- ٣) ما الأحكام المتعلقة بالطلاق التي تضمنتها هذه السورة؟
- ٤) ما الحكمة في مشروعية هذه الأحكام الواردة في السورة؟
- ٥) ما استفاد من الآيات الواردة في سورة الطلاق؟

منهج البحث

اتبع هذا البحث على النهج الاستقرائي والكتبي، أي بالرجوع إلى المصادر والمراجع المناسبة والمتعلقة بالموضوع، خاصة كتب التفسير القديمة والحديثة وعلوم البحث على استفراد القراءات التي تشكل الموضوع، ودراسة الموضوعات وتحليلها بغية الوصول إلى أهداف البحث.

هيكـل البـحث

الـقـدمـة

المقدمة الثانية

الفصل الأول: التمهيد

المقدمة الأولى

البـحـث الأول: اسم السورة وموضوعها، عدد آياتها، ومكان نزولها.

البـحـث الثاني: مقاصد السورة.

البـحـث الثالث: أسباب نزول آيات سورة الطلاق.

الفصل الثاني: مشروعة الطلاق وأحكامه

البـحـث الأول: تعريف الطلاق لغة واصطلاحاً.

البـحـث الثاني: مشروعة الطلاق وحكمتها.

البـحـث الثالث: أحكام الطلاق.

المطلب الأول: حكم الطلاق.

المطلب الثاني: الطلاق السي.

المطلب الثالث: الطلاق البدني.

البـحـث الرابع: الإرشاد للرجعة.

الفصل الثالث: أحكام العدة والنفقة للبعثة والرجعة

البـحـث الأول: تعريف العدة ومشروعيتها وأحكامها.

المطلب الأول: تعريف العدة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: مشروعة العدة والحكمة منها.

المطلب الثالث: أقسام العدة.

المطلب الرابع: أنواع العدة.

المبحث الثاني: تعريف الفلقة، وأواعها، وأسكنها.

المطلب الأول: تعريف الفلقة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أنواع الفلقة.

المطلب الثالث: من أحب لها الفلقة وشرطها.

المبحث الثالث: الرضاعة.

المطلب الأول: معنى الرضاعة.

المطلب الثاني: الشروط وما يثبت به الرضاع.

الفصل الرابع: المهرج والمهرج.

الخاتمة: خلاصة البحث ونتائجه.

سورة الطلاق وما تتضمنه من أحكام

الفصل الأول: التمهيد

البحث الأول: اسم السورة، وموقعها، وعدد آياتها، ومكان نزولها

سميت هذه السورة بسورة "الطلاق". ونزلت سورة الطلاق بعد سورة الإنسان، وتشمها، مما وسع وأربعون كلمة، وحروفها ألف ومئة وستون حرفاً^(١). إن سورة الطلاق بين الله فيها أحكام الطلاق، ويصل فيها الحالات التي تم تفصل في سورة البقرة التي تضمنت بعض أحكام الطلاق، ويقرر فيها أحكام الحالات المتعلقة عن الطلاق من شؤون الأسرة ولكن ليس هدف هذه التأملات الوقوف على الأحكام الفقهية للطلاق ولكن للتأمل للسورة بعد أمراً محمياً بقدر حرماً من طبيعة الدين وطبيعة التشريع الإسلامي العظيم وهي أيضاً في رقم ٦٥ من الترتيب في القرآن الكريم، و عدد آياتها ١٢ ومكان نزولها في المدينة.

البحث الثاني: مقاصد السورة

أرشدت سورة الطلاق إلى أحكام الطلاق والاتصال عن الأرواح على أجل زرع^(٢) فقد اشتملت هذه السورة أيضاً على أحكام الشريعة، والفتاح النبوية، وهوى إسلامية^(٣)

شرح الله الطلاق تحقيفاً عن الأرواح، إذ ربما لا يطلب العيش لعدم تطابق الأساليب والعادات، وجعل العقد مبرماً ليكون الفرق بين الكناح والسفاح، وجعله بيد الزوج لأنه لأنه رجل الحرب والكلف بالإفراق، ولكن لرضاه بما حووا وأوجب لها من الفطوق ما يكفل حرمتها.

(١) لأبي محمد الأبن بن عبد الله الأبن الشافعي المصنف، وصحبه الفقه حقائق الروح والرفق في ذوي

علوم القرآن سورة: ما طرق المصنف ٢٩٥، ص ٢١٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢١٥.

قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ بِلأخْرِتِ بِأَعْيُنِنَ لَدُنَّ رَبِّنَهُنَّ وَلَا حَرَجَ لهنَّ أَنْ يَتَّخِذْنَ ما
 خَلنَ لَهُنَّ فِي أَرْسَابِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَتَوَلَّوْنَ ما سَأَلنَّ بِرِزْقِهِنَّ فِي ذلكَ إِنْ أَرادُوا
 إِسْئالَهُنَّ وَكُنَّ مِنَ اللّٰهِ عَلىٰ وَجْهِ وَالتَّزْوِجِ وَإِسْئالِ عَلىٰ ذَرْعَهُ وَلكَ عِزُّ رَبِّكَ عَلىٰ كُلِّ
 شَيْءٍ حَكِيمٌ ﴿١١﴾

لم جعل للزوج الرجعة لأمد معين، وفي عهده معين من الطلاق، إذ لعل قلبه يفتي مطلقاً
 بزوجته، إذ نفس الرجل قد تكتفب عليه ويقول له: إنك قادر على العرق، فكان أسهل هذا ما لم
 تن منه، وخرعت العدة فلا يخلط من الزوج الثاني، من الأول حفظاً للنسب، وجعل الله للنفس
 الطلق ثلاثاً للحر، والثين للبعد، فإن أكملها فلا أهل له من بعد حتى تتكبح زوجاً محرراً
 والطلاق أسكنكم أمرى مذكورة في السورة المتضمنة بجمعه، وفي البقرة أيضاً أسكنكم منه،
 وإنك كثر في الفروع الفقهية^(١١)

المبحث الثالث: أسباب نزول آيات سورة الطلاق

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ إِنْسَانَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ بَلَغْنَ مِنْهُنَّ سَبْعَ مِائَةٍ﴾^(١٢) في الآية، سبب نزولها:
 أخرج ابن حاتم وابن جرير وابن المنذر عن أنس قال: «طلق رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حفصة، فالتت اعلمها، فأرسل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ إِنْسَانَ فَطَلِّقُوهُنَّ
 مِنْ حَيْثُ بَلَغْنَ مِنْهُنَّ سَبْعَ مِائَةٍ﴾^(١٣) في ظنن له: راجعها عاقلاً صائمة قواماً، وهن من أرواحك ونسائك في
 الجنة^(١٤).
- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتْلِي آيَةَ هَذِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرْجَةٌ...﴾ في الآية، سبب نزولها: ما أخرجه الحاكم
 عن حبان قال: «زلزلت هذه الآية، ﴿وَمَنْ يَتْلِي آيَةَ هَذِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرْجَةٌ...﴾ في رجل من
 أشجع كان ظفراً حليف ذات اليد، كثرة العيال، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١١) سورة البقرة: ٢٢٨.

(١٢) ابن جرير، عهده بن المنذر، ١١٦٦-١١٦٧هـ، الفكر الشامي في ترويح الله الإسلامي، بيروت: دار الكتب العلمية،
 ط ١، ج ١، ص ١٤٤.

(١٣) ابن جرير، الآية المذكورة روية الرواسي، ١١٦٦-١١٦٧هـ، الفصول العشر في العبدية والشريعة والفتح، دمشق،
 دار الفكر، ص ٢٤-٢٥، ص ٢٤-٢٥.

فسأله فقال لعله اتى الله وامير « فلم يثبت إلا يسيرا حين جاء من له يقين وكان العدو أميريوم، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبرها، فقال: « كاتها » فنزلت هذه الآية « قال الشعبي: حديث منكر له شاهد»^(١)

- قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي يَهْتَمُّ مِنَ النِّسَابِ ﴾ الآية سبب نزولها: ما أمرته بهيبي، والحاكم في جماعة آخرين عن أبي بن كعب: أن نسا من أهل المدينة لما نزلت آية البقرة في عفة النساء قالوا: لقد بقي من عفة النساء عدد لم نذكر في القرآن الصغار، والكبار إلا قد انقطع عنهم الخبز، ودوات الحمل؟ « فأقول الله تعالى في سورة النساء الصغرى ﴿ وَالَّذِي يَهْتَمُّ مِنَ النِّسَابِ ﴾»^(٢)
- وفي الآية الثالثة يروى أن هنا نزل في عرف من ملك الأشجعي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن العدو أسر ابني وشكا إليهِ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى الله وامير وأكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله فعلم الرجل ذلك فيها هو في بيته إذ أتاه ابنه وقد غفل عنه العدو وأصاب إيلا فم وغنما فسأها إلى أبيه، وما أحبه يرى به ويسكن قلبه إليه وكاتبه ويبلغ أمره فيما يريد ويغلبه ميثاقا وأجلا»^(٣)

(١) الأرمي، تفسير حقائق الروح والرفاه في رواية علوم القرآن، ص ١٠٦.

(٢) الرجوع لفساد، ص ١٠٢.

(٣) البيهقي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الرازي، ١١١٦هـ، الرجوع في تفسير الكتاب العربي.

بوتها: تاريخ الفقه، ١٦، ج ١، ص ١٠٧.

قال الله عز وجل:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ نِسَاءً فَلْيُقِيمَنَّ الْفَرَسَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ الرَّسُولِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ آبَائِكُمْ إِذَا حَضَرَ عَمَلٌ فَلْيَقِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهَ عَظِيمٌ ١٠١﴾^(١٠١)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ نِسَاءً فَلْيُقِيمَنَّ الْفَرَسَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ الرَّسُولِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ آبَائِكُمْ إِذَا حَضَرَ عَمَلٌ فَلْيَقِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهَ عَظِيمٌ ١٠٢﴾^(١٠٢)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ نِسَاءً فَلْيُقِيمَنَّ الْفَرَسَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ الرَّسُولِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ آبَائِكُمْ إِذَا حَضَرَ عَمَلٌ فَلْيَقِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهَ عَظِيمٌ ١٠٣﴾^(١٠٣)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ نِسَاءً فَلْيُقِيمَنَّ الْفَرَسَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ الرَّسُولِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ آبَائِكُمْ إِذَا حَضَرَ عَمَلٌ فَلْيَقِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهَ عَظِيمٌ ١٠٤﴾^(١٠٤)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ نِسَاءً فَلْيُقِيمَنَّ الْفَرَسَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ الرَّسُولِ وَأَطِيعُوا أَمْرَ آبَائِكُمْ إِذَا حَضَرَ عَمَلٌ فَلْيَقِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهَ عَظِيمٌ ١٠٥﴾^(١٠٥)

يتعلق الله تبارك وتعالى، في الآية الأولى، رجال أشية الإسلام في شخصية نبيها محمد صلى الله عليه وسلم، أي إذا أرادتم طلاقهن لأمر الفرس ذلك فظنوهن لادنن أي لأول عدلن وذلك في طهر لم يجمع فيه تعدد ذلك الطهر كون عدلها واستطرها فاعرفوا بدانيها وبهايتها لما يترتب على ذلك من أحكام من صحة المراجعة وعدمها، ومن الشفاء والإسكان وعدمهما، فاستلوا لأمره وقولوا عند حدوده فلا تتعدوها، لا ترجوهن أي المطلقات من يوفرن اللان طلقن فهن، ولا يترجن أي ويكسب أن لا يترجن من يوفرن إلا أن يأتين بأحقة مينة كرتا طاهر أو تكون مينة بدنية الشان طوذي لعل البيت الذي لا يتحملونه فعدلتك بإح إصرامها، فذلك كورت من الطلاق لأول الطهر، وإحصاء العدة، وعدم إصرامهن من يوفرن، فباحتوا زها ولم يلف عدلها فقد ظم نفسه وتعرض لظوبة الله تعال عاجلا أو آجلا، بأن يجعل الله تعال في قلب الرجل رغبة في مراجعة مطلقته فواجبها، وفي ذلك خير كثير.^(١٠٦)

ثم ما زال السياق الكريم في بيان العدة وأحكام الطلاق والرجعة. وفي الآية الثانية أي المطلقات أمهلن أي تترين القضاء العدة فأمسكوهن بعروف أي راعوهن على أساس حسن

(١٠١) سورة الطلاق، ١-٢.

(١٠٢) المائدة، عاشر من نوح، ٣٢-٣٠، آية نوح العاصي. سورة مائدة، عاشر من نوح، ٣٢-٣٠.

العشرة والنصاحية الكريمة لا الإستمرار من كان يرأسها لم يظننها بطول عليها السنة فهذا لا يجوز حرمة الإستمرار بالناس. ولذلك بأن يعطيا ما بقي لها من مهرها ويتعها بحسب حاله حين وفراق أي أشهدوا على الشكاح والطلاق والرحمة أما الإشهد على الشكاح فركن ولا يصح الشكاح بدونها، وأما في الطلاق والرحمة فهو مندوب، وقد يصح الطلاق والرحمة بدونها، ويشرط في الشهود أن يكونوا عدولا. وأدعوا على زوجها ولا تزعموا فيها إلا وجه الله عز وجل. أي ذلكم الظهور به من أول السورة كالطلاق في طهر لم يلمعها فيه وكإحصاء العدة وعدم إسراج المطلقة من بيتها والإسكان بالمعروف والفراق بالمعروف والإشهد في الشكاح والطلاق والرحمة والإحصاء في الشهادة مثل ذلك يوعظ به أي يأمر به ويفنده يؤمن بالله واليوم الآخر إذ هو الذي يخالف عقوبة الله وعنايه فلا يقدم على معصيته.^(١١٦)

وق الآية الثالثة، ومن ترك كل على الله فهو حسبه، إن الله بالغ أمره، قد جعل الله لكل شيء قدرا أي ومن يتق بالله فيما تابه وفوض إليه أمره بعد القائل الأسباب ومنها السعي لكسب الرزق، كفاه ما أحسنه، في جميع أمورهم، لأن الله هو القادر على كل شيء، الفاعل عن كل شيء.

إن الله يبلغ ما يريد، ولا يقوته مراد، ولا يعجزه مطلق، قد جعل للأشياء قدرا قبل وجودها، وقدر لها لوقتها، فعمل سبحانه وتعالى للشدة أملا تنتهي إليه، وتزعم أملا تنتهي إليه. وإذا كان الرزق وغيره من الأشياء لا يكون إلا بتقدير الله تعالى، ولا يقع إلا على وفق علمه، فليس للعقل إلا التسليم للقادر. كما قال تعالى: ﴿ وَسَقُلُ خَيْرَ عَيْشَةٍ بِمِقْدَارٍ ﴾^(١١٧). وهذا دليل على وجوب التوكل على الله والتوحيص الأمر إليه، مع بيان السبب والمنفعة.^(١١٨)

وبالنسبة لمقدم الباشعة في الباشعة الآية بيانا منفصلا عن التعريف بالطلاق، واستدراجه، وأسكنكمه التي تضمنتها الآيات السابقة.

(١١٦) الترمذی، ص ٣٧٤.

(١١٧) سورة الرعد، ٤.

(١١٨) الترمذی، الأشد المذكور وما فروضه، (١٤١٤هـ)، الفقه الشافعي في العيلة والشرعة والتج، ص ٢٤٤.

• الطلاق لغة:

العدة معاني:

- 1) الفراق، ومنه طلق البلاد تركها وعلقت القوم تركهم.
- 2) الفراق، وعلقت البلاد فارقها.
- 3) التعلية، ومنه أطلقت الأسير أن عليه.
- 4) الإرسال، ومنه وثقة طلق بلا عظام وهي أيضا التي ترسل في البحر فترعى من حلفاء حيث شاءت لا تظلم إذا راحت ولا تنسى في السرح.
- 5) لا قيد عليه ومنه وحسوه في السجن طلقا أي بغير قيد، والطلاق من الإلق، التي لا قيد عليها.^(١٤)

وطلاق النساء لغويين:

أحداهما: حل عقدة النكاح.

والآخر: بمعنى التعلية والإرسال.^(١٥)

• الطلاق اصطلاحاً:

عقد الأحكام، هو لفظ دال على رفع قيد النكاح.^(١٦)

عقد للملكية: الطلاق صفة حكمية ترفع حلية صحة الزوج بوجوه موجبة لكرهها مرتين للمرأة ومرة لذي رفق حرمانها عليه قبل زوج.^(١٧)

(١٤) لسلك العرب، ج ١، ص ٢٢٥.

(١٥) الرجوع ص ٤٤.

(١٦) ابن عاتق، عهد ابن من عهد العرب عاتق التمثلي التلميح، (١٢٢١-٢٠٠٠)، شرح فتح القاص، بيروت دار الفكر، ص ٣٤، ص ٢٢٦.

(١٧) الشري، عهد بن عبد الرحمن القرني أبو عبيد، (٢٠١٩)، موهب المقل، بيروت دار الفكر، ج ٢، ص ١٤٤.

عد الشاقية : تصرف ملوك لزوج بعده بلا سب فيقطع النكاح.^(١٩)

عد الحائنة : حل قيد النكاح أو بعبه.^(٢٠)

المبحث الثاني: مشروعية الطلاق وحكمها

هو مشروع، والأصل في مشروعته الكتاب والسنة والإجماع.

١) أما الكتاب:

• قوله تعالى: ﴿ وَالطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِيسَافٌ وَمَنْوِيٌّ لَّؤُنْتَرَجَّ بِالْحَسَنِ وَلَا عُيْلٌ لِّمَنْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا نَآيِبْتُمْوهُمْ شَيْكًا إِلَّا أَنْ تَقَافَا أَلَّا يُعِيَسَا شُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ حَقَمْتُمْ أَلَّا يُعِيَسَا شُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْنَا فِيهَا أَفْتُنْتُمْ بِهِ. بَلْ لَكُمْ شُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَقْتُلُوهَا. وَمَنْ يَتَعَدَّ شُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾.^(٢١) أي الطلاق الذي يراجع فيه الكلام بمعنى التسليم، ففدان أو التناز، فعليكم بساكنين بعد الرجعة من غير إنسداد، بل بإصلاح وحسن معاشرة أو إيقاع الطلقة الثالثة بدون رجعة وكراه حلفها الثانية، دون أن يذكرها بعد المفارقة بسوء.^(٢٢)

• وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا طَلِّقُوا نِسَاءَكُمْ طَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْسِرُوا الْعِدَّةَ وَيَأْتُوا اللَّهَ بِحُكْمٍ وَلَا تَكُنَّ مِنْ الْمُجْرِمِينَ ﴾. ^(٢٣) أي بالها الرسول والمؤمنون به إذا أرادتم النساء وعزمتن عليه، فطلقوهن مستقبلاً لمنكن أو قبل وقت منكن. والبراء بالأمر بالطلاق في ظهر

(١٩) القريني، عمدة من أمهات الخطب غير الفن الثاني، وادعاه على الطلاق، مروجاً بدار الحكيم، ج١، ص٢٣٤.

(٢٠) الصوري، معجم من مؤلف من صلاح الدين ابن حنبل بن أبي حنبل البصري المشي، ١٩٦٦، شرح معنى الإجماع، مروجاً عالم الكتب، ط١، ج١، ص٣٣٠.

(٢١) سورة الطلاق، ٢٩.

(٢٢) قرطبي، المعجم لشرح القواعد والفروع، ج١، ص٣٣٠.

(٢٣) سورة الطلاق، ١.

لم يقع فيه حجاج، وانفص عن إقامة في الخيصر، كما وردت السنة الصريحة بذلك في حيث ابن عمر.^(٢١١)

٢) وأما السنة:

- قول النبي صلى الله عليه وسلم: « أبغض الحلال إلى الله تعال الطلاق »^(٢١٢) والمقصود من إثبات بغضه تعال زيادة التنفير عنه، لا حقيقته. ولزاد بالحلال للكبر، فإنه حلال بين حائر، لكنه مقروض لله تعال منهن عنه.^(٢١٣)
- وقوله صلى الله عليه وسلم: « إنما الطلاق لمن أهدى الناس ». أي الطلاق من الزواج الذي أن يأخذ بسباق المرءك لاسق التولي.^(٢١٤)

٣) وأما الإجماع:

- أجمع الناس على حوز الطلاق، والتعويل يؤيده قوله وما فسدت الحال بين الزوجين، فغير بقاء الزواج سلسلة محض، وضرراً مجرد، وإلزام الروح الفلقة والسكن، وحسن المرأة مع سوء العشرة، والمصومة الدائمة من غير طائفة، فالتقليد ذلك شرع ما يزيد الزواج، لزول القسمة الحاصلة منه.^(٢١٥)

حكمية مشروعية الطلاق

الأصل في الزواج هو استمرار الحياة الزوجية بين الزوجين. وقد شرع الله سبحانه وتعالى استحكاماً تتواءم، وأدبا حجة لتزواج، لاستمرار وضمائم بقائه، ونحو العلاقة الزوجية بين الزوجين. غير أن هذه الأدب والأحكام قد لا تكون مرعية من قبل الزوجين أو أحدهما كأن لا يتم الزوج بحسن لاحتياز، أو بأن لا يلزم الزوجان أو أحدهما أدب العشرة حتى لا ينشأ تعال لإصلاح، ولا وسيلة للتفاهم وتعالمين بين الزوجين. فكلن لا بد والحالته هذه من تشريع قانون

(٢١١) الترمذى مسبق.

(٢١٢) أخرجه ابن ماجه في سننه. كتاب الطلاق. باب حذنا سيد بن سعد. ج١. ص٦٥. رقمه ١٠٠١. خلا حديث صحيح.

(٢١٣) الترمذى. إمام علقم بن بكر بن مسعود الترمذى. (٦٠٠-٦٩٠م). بطابع المطابع في تريب الشريعة. بيروت دار الكتب العلمية ط٢. ص٥٥. ص٦٥.

(٢١٤) أخرجه ابن ماجه في سننه. كتاب الطلاق. باب طلاق اليد. ج١. ص٦٦. رقمه ١٠٠١. وقال صحيح.

(٢١٥) الترمذى. لأستاذ الدكتور دعة الزوجية. دار تريب. دار الكتب الإسلامية. ولله: دمشق: دار الفكر. ج١. ص٦٥. ص٦٦.

استباح، يهرع إليه في مثل هذه الحالة، حتى تطفئ الراجح على نحو لا يضر فيه حقوق أحد الطرفين، ما دامت أسباب التعيش قد زالت معقولة فيما بينهما. وقد قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ يَنْتَهِمَا بِمَا كُنَّا مَسْئُولًا مِنْ رَبِّهِمْ، وَإِنْ أَتَاكُمْ وَسْوَاعًا فَكَيْفَ﴾^{١٢٥}

فإن استعمل الزوج وسيلة أخرى عند مثل هذه الضرورة فذلك علاج ضروري، لا عين عنه، وإن جازع في كثير من الأحيان. ولما إن استعمله لتخليص زوجته، وتخليص لفرقة، فهو بالنسبة له أبيض الحلال إلى الله عز وجل.^{١٢٦}

المبحث الثالث: أحكام الطلاق

المطلب الأول: حكم الطلاق

فإن ثبت مبروئية الطلاق بالكتاب والسنة، وما بينهما من إجماع الأمة. فعرضي الطلاق أحكام خمسة:

١) الإباحة

وقد استبعد النووي وجود صورت يأخذ حكمها بمنزلة الطلاق، ولكن صورها إجماعاً من طلاق من لا يملك إليها مبراً كالمعتاد ولا يخطب نفسه أن يحصل موافقاً.

٢) القابض

إنما عسر من القيام بمفرطها، أو عند عدم التل إليها بالكيفية أو كانت غير عفيفة، سواء صاف الصبور لها أو لا.^{١٢٧}

١٢٥) سورة النساء: ١٢٠.

١٢٦) النووي، المجموع، ص ١١٢١-١١٢٢ (١١٢٢) والله أعلم على ما ذهب إليه الإمام النووي، ص ١١٢١.

١٢٧) التنقيح، دفع الصانع أو الرابح، ص ١١٢٢.

٣) الرجوع

وذلك في سور: منها: الإيلاء، فتنحو بين الوطء والتكفارة عن اليمين، وبين الطلاق. فإن اتتمعت أحدهما طلق عليه الحاكم، ومنها: طلاق التكمية عند الشقاق بين الزوجين.^(٣٦)

٤) الحرمة

إن طلق بدعوى لتضررها بطول مدة الرخص، أو لعدم الزوج إنفاذ وحدته سائلاً، وقلوته تعالى: ﴿إِن يَدْعُ طَلَّقَ كَيْسًا، فَطَلَّقْهُمُ أَيُّهُمُ﴾.^(٣٧) أي في الوقت الذي يدرعن فيه في العدة.

٥) الكراهة

وذلك لاستتية الحال السائلة بما مر، لئلا يطلتها من فلع الشكاح للظروب للشارح.^(٣٨)

أحكام الطلاق عند المذاهب الأربعة

الأصل في الطلاق أنه حائر ولكن تعرية بعض الأحكام الأخرى من وجوب أو ندب أو حرمة أو كراهة أو غير ذلك. والأمانة كما نص عليها فقهاء المذاهب الأربعة في كتبهم على النحو التالي:

١) عند الحنفية

إباح الطلاق مباح بل يستحب أو مؤنية أو تاركة صلاة غيباء، ومفاد أن لا يتم تعداها من لا تعلق، ويجب أو فوات الإمساك بالعرف وبمروءة بدعوى.^(٣٩)

٢) عند المالكية

إن الطلاق من حيث هو حائر قد تعزى الأحكام الأربعة من حرمة أو عذر أنه إن طلقها وقع الرنا لتعلقها بها أو لعدم قدرته على زواج غيرها أو كمن تبنى زنا إذا طارها

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) سورة الطلاق: ١.

(٣٨) المرجع نفسه، ص ١٤٤.

(٣٩) ابن عابد، ص ١٠٠ من غير من عبد العزيز عابدين للعثماني، الجزء ١، ص ١١٤١-١١٤٢، وقد انفجر على غير الصغار، يوردها مقر الصغار، ص ١٤، ص ٣٠، ص ٢٤.

ووجوب أو علم أن بلاتها يوفقه في حرم من شقة أو شوها ونائب أو كانت بنية
النساء خلاف منها الوقوع في الحرام أو استمرت عنده.^(٣٦)

٣٣) عهد الشافعية

الطلاق واجب كطلاق النول وطلاق الحكيمن في الشقاق لما رأينا، ومتنوب كطلاق
زوجة حائضا غير مستقيم كسببة الخلق، أو كانت غير عتيقة، ومكروه كاستيظيمة الحال،
ومباح الطلاق من لا يهونها ولا تسخ نفسه بمؤنتها من استماع لها، وحرام كطلاق
البدعي.^(٣٧)

٤١) عهد الحنابلة

يباح الطلاق عند الحاجة إليه لسوء عشرتها، وكذا يباح للضرر لها من غير حصول
الفرش لها وبكراهة الطلاق من غير حاجة إليه لحديث ابن عمر: «أبيض الحلال إلى الله
الطلاق» رواه أبو داود وابن ماجه، ومنه أن الطلاق واجب كطلاق النول بعد الترضي
أربعة أشهر من حلقه إذا لم ينفء أن إذا لم ينفء زوجته، ويستحب الطلاق للفرطها أي
الروحة في حقوق الله الواجبة مثل الصلاة وأهونها ولا يمكنه إخبارها عليها، ويستحب
الطلاق أيضا في الحال التي تخرج المرأة إلى اللعنة من شقاق وغيرة ليرتق الضرر وكونها
غير عتيقة ويستحب الطلاق أيضا للضررها ببقائها بالكاح ليعطه أو غيره.^(٣٨)

المطلب الثاني: الطلاق السني

الطلاق السني أو طلاق السنة: هو الطلاق الذي وقع لمر الله تعالى وأمر رسوله صلى
الله عليه وسلم، وهو ما وقع من طلاق في طهر المرأة من غير أن يصحبها فيه، فإذا طهرت من
حيضها أو نفاسها لم يمسها فيه، فلا يجوز إيقاع الطلاق عليها، ولما التزاة الحامل فإن إيقاع
الطلاق عليها حال حملها مشروع وموافق السنة.^(٣٩)

(٣٦) الشافعية، عهد بن أحمد بن حنبل الشافعي، ١٠١٠، حلقية الشافعية على الفروع الكبرى، بيروت: دار
الشكر، ص ١٠٠، ص ٣٦١.

(٣٧) الشافعية، عهد بن أحمد الحنبل الشافعي، حلقية الشافعية، ص ١٠١، ص ٣٧٠.

(٣٨) النووي، مشهور بن عباس بن صلاح الدين ابن حسن بن تميم النووي الحنبلي، ١٠١٠، كشاف القناع عن من
الحق، دار الكتب العلمية، ص ٣٢٠، ص ٣٢٠.

(٣٩) الشافعية، عهد بن حنبل الشافعي، ١٠١٠، حلقية الشافعية، دار السلام، ط ١، ص ٣٢٠.

وفي الاصطلاح: ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً وتعلق أيضاً على الشدب أي خلاف الواجب.^(١٠٦)

قال أبو حنيفة: إن الطلاق السن هو أن يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة أشهر سواء كانت الزوجة مسلمة أو غير مسلمة؛ لأنه المصطلب بإقامته كذلك.^(١٠٧)

وإنما الشافعية والمالكية والحنابلة أن الطلاق السن ما أتى به للطلاق من الطلاق على الوصية المشروعة، وهو أن يطلقها طلقاً واحداً في طهر لم يتأخراً فيه. وزاد الحنابلة ثم يدمعها حين تنضي عدتها. وزاد الشافعية إن أراد الثلاث فرفقها في كل طهر خلفه، ليخرج من الخلاف، وإن جمع الطلقات الثلاث في طهر واحد حاز ولا يهرم.^(١٠٨)

إن الطلاق السنة أو الطلاق السن هو الطلاق المشروط من جهة كيفية إقامته، أي الذي شرع الله تعالى كيفية إقامته، وهذه كيفية الشرعية للطلاق منصوص عليها في القرآن الكريم، وإنما أضيف الطلاق المشروط إلى طلاق السنة لأن السنة النبوية هي التي تبين معاني القرآن الكريم وتوصل بسننه وتؤكد أحكامه وتقدم مطلقه، وتخصص عاقبه، وتأتي بأحكام لم تأت صراحة في القرآن الكريم.

وعلى هذا، فما قرره السنة من أحكام أو كليات لتطبيق الأحكام وما يثبت من ذلك يكون هو المشروط وهو المراد بما جاء به سنة القرآن.^(١٠٩)

طلاق السن تكون المرأة طاهرة عن الحيض والنفاس، ولم يترفا زوجها في ذلك الطهر بعد.^(١١٠)

(١٠٦) عاتق، أحمد صبي، (١٩٤٦) الفقه اليسر في العبادات والتمعات، شعراء: مكتبة القرآن الكريم، ص ٦٦٠.

(١٠٧) ابن القيم، كتاب الفتن، ص ١٠٠ من عهد التراث السوساني للبروف. دار: دار فتح القدير. دار الفكر، ص ٦٦٠.

(١٠٨) الشريفي، الأستاذ الدكتور وحيد الوائلي، الفقه الإسلامي وأصوله، ص ١٦٤٠-١٦٤٢.

(١٠٩) زاهد، الدكتور محمد الكريم زاهد، (١٩٦٣-١٩٦٧) م، الفقه على أحكام المرأة والحيض والنفاس في الشريعة الإسلامية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ص ٦٣.

(١١٠) الشريفي، الدكتور مصطفى الدا على الشريفي، الفقه المنهجي على مناهج الإمام الشافعي، ص ١٦٤.

أن طلاق السنة هو ما كان على سن الطلاق المشروع من جهة كلمة إيلهامه، والمحال
الذي تكون عليها الزوجة وقت وقوعه.

فالتسن المشروع لإيلهامه حين في قوله تعالى: ﴿الطَّلُقُ مَرْثَبَةٌ فَأُنسِلَتْ بِمَنْوَالِهِ أَوْ تَنْبِيحٍ
بِأَسْتَسْنِ﴾^(١٢٦)

أي: التطلق المشروع مرة بعد مرة يعقب كل مرة حق الزوج في الرجعة.

والسن المشروع لحال الزوجة وقت وقوعه عليها حين في قوله: ﴿بِأَنَّهَا كَثِيرٌ بِنَا حَلَقَتُهُ كَيْتَانَا
لَمَلْفَقُونِ لِعَمَلِهِمْ...﴾^(١٢٧)

أي: حلقوهن وهن مستظلمات لا اعتدادهن بأن يكن طاعنات في طهر لم تحصل فيه مباشرة، لأنها
إن طلقت وهي حائض مستظطر حين طهر من حيضها وتتم مدة طهرها لم تبتدئ عدلها من
الحضرة التالية، وإن حلفت في طهر حصل فيه وفلاح فلا يلزم إن كانت حملت أو لا ولا يعلم بم
تعد.

على المألن لا تستقل عدلها أكر طلالها، فطلاق السنة أن يطلقها واحدة رجعية في طهر لم
يسها فيه.^(١٢٨)

قول الراصح: إن طلاق السنة ينطلق بإفحام طلقة واحدة على الزكاة في طهر لم يرامها فيه
زوجها، ويزكها حين نقض عدلها حين منه بدليل من القرآن الكريم. قوله تعالى: ﴿الطَّلُقُ
مَرْثَبَةٌ فَأُنسِلَتْ بِمَنْوَالِهِ أَوْ تَنْبِيحٍ بِأَسْتَسْنِ﴾^(١٢٩)

(١٢٦) سورة البقرة: ٢٢٩.

(١٢٧) سورة البقرة: ٦.

(١٢٨) عبد الرزاق حلاف: ١١٢٥٥-١١٢٥٧، أحكام لأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية: النعمان، دار الكتب.

٢٤٠، ص: ١٤٧.

(١٢٩) سورة البقرة: ٢٢٩.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن المقام. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيوطي المعروف. (د.ت). فتح القدير. دار الفكر.

ابن عابدن. محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين القمشلي الحلبي. (١١٢١هـ-٢٠٠٠م). شرح فتح القدير. بيروت: دار الفكر.

ابن عابدن. محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين القمشلي الحلبي. (١٩٩٢م-١١١٢هـ). رد المحتار على الدر المختار. بيروت: دار الفكر. ط٢.

الأزمي. محمد الأمين بن عبد الله الأزمي العلوي القرشي الشافعي. (د.ت). تفسير حقائق الروح والربحان في وحي علوم القرآن. بيروت: دار طوق النعامة.

البهوتي. منصور بن بولس بن صلاح الدين ابن حسن بن إبراهيم البهوتي الحلبي. (١٩٩٦م). شرح منتهى الإشارات. بيروت: عالم الكتب. ط٢. ج٣. ص٧٣.

البهوتي. منصور بن بولس بن صلاح الدين ابن حسن بن إبراهيم البهوتي الحلبي. (د.ت). كشف القناع عن حق الإقحاح. دار الكتب العلمية.

تفسير القرطبي. (١١٢٦هـ-٢٠٠٥م). القاهرة: دار الكتب المصرية. ط٢.

التبريزي. محمد بن إبراهيم بن عبد الله. (١١٢١هـ-٢٠١٠م). مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة السعودية. دار الأسماء للنشر. ط١١.

القرطبي، حازم بن موسى. (٢٠٠٢م). أسير الغمام. السعودية: مكتبة العلوم والحكم. ط٥.

المسارني. محمد حمزة. (١١١٣هـ). التفسر التواضع. بيروت: دار الفيل للنشر.

المسوفي. محمد بن أحمد بن حنيفة المسوفي للثكني، (د.ت). حاشية المسوفي على الشرح
الكبير، بيروت: دار الفكر.

الذكور أمير عبدالعزيز، (١٩٩٩م-١٤١٩هـ). الفقه الكتاب والسنة، دار السلام، ط١.

الذكور حارون من، (١٩٨٥-١٤٠٥م). الفللة والشقاق وتعدد الزوجات، ط١.

الرحيلي. الأستاذ الدكتور وهدية الروحاني، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). الوحي في الفقه
الإسلامي، دار الأناضول، ط١، ج٣، ص٢٣٩-٢٤١.

الرحيلي. الأستاذ الدكتور وهدية الروحاني، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). الفسوف المور في العقيدة
والشريعة والنهج، دمشق: دار الفكر.

الرحيلي. الأستاذ الدكتور وهدية الروحاني، (د.ت). الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق:
دار الفكر، ط٤.

زينان، الدكتور عبدالكريم زينان، (١٩٩٣م-١٤١٣هـ). الفصل أحكام الزكاة والبيت
المسلم في الشريعة الإسلامية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١.

سبن ابن ماسه في كتاب الطلاق، باب حبسًا سويد بن سعيد.

سبن ابن ماسه في كتاب الطلاق، باب طلاق العبد.

السيد سابق، (١٣٩٧هـ-١٩٧٢م). فقه السنة، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٣.

الشريفي، الدكتور مصطفى المنز، الدكتور مصطفى الجنا، علي الشريفي، (١٩٩٢م-
١٤١٣هـ). الفقه النهجي على مذهب الإمام الشافعي، دمشق: دارالعلم، ط٤.

الشريفي، محمد بن أحمد الخطيب خمس الدين الشافعي، (د.ت). مفتي الحاج، بيروت:
دارالكتاب.

عاشور، أحمد عيسى، (١٩٨١). الفقه اليسر في العبادات والمعاملات، القاهرة: مكتبة
القرآن الكريم.

عبد الرحمن الخزري. (د.ت). كتاب الفقه على المذاهب الأربعة. القاهرة: دار الحديث.

عبد الوهاب خلاف. (١٩٣٨م-١٣٥٧هـ). أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية. القاهرة: دارالكتب. ط٢.

الغري. محمد بن الحسين. (١٤١٦هـ-١٩٩٥م). الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. بيروت: دارالكتب العلمية. ط١.

فخر الدين الرازي. (١٤٢٠هـ). مفاتيح القلوب. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط٣.

الكسائي. الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكسائي الحنفي. (٢٠٠٣-١٤٢٤هـ). بفتح الصلتاح في ترتيب الشرائع. بيروت: دارالكتب العلمية.

لسان العرب

مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات. حامد عبد القادر. محمد السحار. التعقيم الوسيط.

مجموعة من المؤلفين. (١٤٢٤هـ). الفقه اليسر في ضوء الكتاب والسنة. (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف).

الغري. محمد بن عبد الرحمن للغري أبو عبد الله. (١٣٩٩هـ). مواهب الجليل. بيروت: دارالفكر. ط٢.

لجنة من أساتذة الشريعة. (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م). التيسير اليسر. السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

لجنة من أساتذة الشريعة. (٢٠٠٩م). التيسير اليسر. السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ط٢.

السياسوي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي. (١٤١٥هـ). الوجيز في التفسير
الكتاب العربي. بيروت: دار القلم. ط١.